Abhat Journal, Volume. 15, Issue. 2, September 2023

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية

(دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت)

د. رحمة الحوسين الشيباني
dr.rahmah.zargoon@gmail.com
قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة سرت/ ليبيا

الملخّص:

تتمحور الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤل الرئيس: ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية؟ وتهدف إلى معرفة هذه العوامل وتحليلها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا. وقد جُمعتْ البيانات من خلال استمارة استبانة أُعدت من قِبل الباحثة لهذا الغرض، واعتمدت الدراسة على المسح الشامل لجميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب –جامعة سرت – ليبيا. ووزِّعتْ الاستمارات على العدد الكلي (111) مفردة، وتمكنت الباحثة من استعادة (94)استمارة مكتملة، وهو العدد الخاضع للتحليل الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها دور فعال في الهجرة غير الشرعية وإن كانت بنسب مختلفة، وتأتي في مقدمة التداعيات الاجتماعية ضعف الوازع الديني بنسبة 88.3%، وفي مقدمة التداعيات الاقتصادية غلاء المعيشة بنسبة 96.8%.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية.

The Social and Economic Factors of Illegal Immigration: A field Study From the Viewpoint of Faculty Members at the Faculty of Arts, Sirte University, Libya

Dr. Rahmat Alhawsayn Alshaybani
dr.rahmah.zargoon@gmail.com
Department of Sociology/ Faculty of Arts
Sirte University/ Libya

Abstract:

This study focuses on answering the main question: What are the most important social and economic factors driving illegal immigration? It aims to know and analyze these factors from the viewpoint of faculty members at the Faculty of Arts, Sirte University, Libya.

Data was collected through a questionnaire prepared by the researcher for this purpose. The study relied on a comprehensive survey of all faculty members at the Faculty of Arts, Sirte University, Libya. Distributing the questionnaires to the total number (111) single.

The researcher was able to retrieve (94) completed questionnaires, which is the special issue for statistical analysis, and the study concluded that: social and economic factors have an effective role in illegal immigration, albeit in different proportions, and comes at the forefront of social factors is the weakness of religious faith at a rate of (88.3%) At the forefront of the economic factors was the cost of living (96.8%).

Keywords:

illegal immigration , social factors, economic factors.

مقدمة:

برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية التسعينيات، وقد بدأت تشكل تهديدًا خطيرًا على دول المصدر وعلى دول العبور وعلى دول الاستقبال بشكل يؤثر على سياسات هذه الدول وينعكس عليها؛ نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتؤثر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة، ويلفت الانتباه إلى هذه المشكلة في زمننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير جدًا؛ ممَّا يهدد القارة الأفريقية عامة والسواحل الليبية خاصة، كما أصبحت أكثر من ثلث التنقلات البشرية بين أقطاب العالم تتم بطريقة غير قانونية، وتُعَدُّ ليبيا من ضمن الدول المتأثرة بهذه الظاهرة باعتبارها دولة استقبال وعبور أو دولة مصدر.

إشكالية الدراسة:

إنَّ انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بحثًا له عن حياة أفضل مطلب متأصل ومتجذر في النصوص والمواثيق الدولية على اعتبار أن الحق في التنقل أمرٌ مكفول، غير أن التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت وضعت القيود على السيادة الإقليمية اتخذ هذا الحق بعد، خاصه في ظل ما يشهده العالم اليوم من حركات سكانية كبيره جدًا طغت على الطابع القانوني إلى الطابع غير القانوني، فالهجرة غير الشرعية في العالم تتم بطريقه غير قانونية، وتُعَدُّ ليبيا من الدول المتأثرة بهذه الظاهرة باعتبارها دوله استقبال وعبور ومصدر.

وتتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة الحالية في جانبين أساسيين، هما:

الجانب الأول: ويتمثل في الأهمية النظرية، وتنبع من أهمية الظاهرة التي نتناولها من خلال تسليط الضوء على الهجرة غير الشرعية أحد أهم القضايا المعاصرة بدراسة الظاهرة من حيث أسبابها وعواملها ودوافعها الاجتماعية والاقتصادية، والذي أخذت تتسارع بشكل كبير، وبما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية على الفرد والبناء الاجتماعي ككل.

أما الجانب الثاني: ويتمثل في الأهمية التطبيقية؛ كونها محاولة لتقديم ولو قليل من الإسهامات العلمية التي يمكن أن تسهم في إيجاد الحلول لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ما يمكن أن نصل إليه من نتائج الدراسة الميدانية، والتي يمكن أن تفيد الجهات المختصة في وضع خطط تهتم بقضايا الهجرة والمهاجرين ووضع بعض التوصيات العامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرُّف على العوامل والدوافع الاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب/ جامعة سرت، وما لها من انعكاسات مختلفة على البناء الاجتماعي ككل.

الدراسات السابقة:

1) دراسة فاطمة عبد الله اطوير (اطوير، فاطمة عبد الله، 2022، ص15)، بعنوان: «الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على المجتمع الليبي – دراسة ميدانية لعينة من المهاجرين غير الشرعيين بمدينة إجدابيا»، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية الناشئة عن الهجرة غير الشرعية، وكذلك معرفة الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية، إضافة إلى معرفة أسباب وطرق الدخول إلى الأراضي الليبية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبِّق المسح الشامل على المهاجرين غير الشرعيين الموجودين لدى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في مدينة إجدابيا، وبلغ عددهم (123) مهاجرًا غير شرعي. وتوصلت الدراسة إلى جُملة من النتائج، أهمها:

- ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، وكذلك تنوّع أساليب وطُرُق الدخول إلى ليبيا.
- وجود علاقة بين الإقامة السابقة ومدتها في ليبيا وبين الهجرة غير الشرعية.
- ارتباط الهجرة غير الشرعية بالانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية على مجتمع الدراسة.

2) دراسة مُحَمَّد أحمد أبو زيد (أبو زيد، مُحَمَّد أحمد، 2019، ص8)، بعنوان: «الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي»، هدفت الدراسة إلى التعرُّف على الهجرة غير الشرعية والتي سببتها تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في ليبيا، وأثرها على الأمن

القومي الليبي في الفترة من 2011-2017م. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القانوني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- توجد علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية، والأثر السلبي على الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين.
- تدفق أعداد كبيرة من الهجرات غير الشرعية، والتي بلغت في عام 2018 (704) آلاف مهاجرٍ غير شرعي شكَّلت آثارًا اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية على المجتمع الليبي.

3) دراسة مُحَمَّد سالم مُحَمَّد الأسطل، (الأسطل، مُحَمَّد سالم، 2017، ص10)، بعنوان: «اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الفلسطينية الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية». هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الفلسطينية الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، والذي تم في إطاره استخدام مسح الجمهور، واعتمد الباحث على صحيفة الاستقصاء بوصفها أداة لجمع المعلومات طبقت على عينة قوامها (400) مبحوثٍ من كلية الجامعات الفلسطينية الثلاثة بغزة (الإسلامية – الأزهر – الأقصى)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- أن ما نسبته 92.7% من عينة الدراسة يتابعون المواقع الإلكترونية، ويعتمدون عليها في اكتساب المعلومات حول قضايا الهجرة غير الشرعية، وأشارت الدراسة إلى أن موقع دنيا الوطن جاء في مقدمة المواقع الإلكترونية التي يعتمد عليها المبحوثون في متابعة قضايا الهجرة غير الشرعية بنسبة 75.2%ثم موقع وكالة بنسبة 70.3%.
- أظهرت الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي جاءت في مقدمة الوسائل التي يعتمد عليها المبحوثون في متابعة قضايا الهجرة غير الشرعية بنسبة 60.8% يليها المواقع الإلكترونية بنسبة 56.7%.

4) دراسة عبد الله أحمد المصراتي، (المصراتي، عبد الله أحمد، 2019، ص30)، بعنوان: «الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي». دراسة ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوذة بمدنية بنغازي، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بمركز قنفوذة بنغازي، وتجارتهم وخبراتهم المتعلقة بالهجرة، ومعرفه العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم، وتلك العوامل التي جعلتهم يقصدون ليبيا دون غيرها؛ ولتحقيق ذلك تمت مقابلة جميع المحتجزين فترة إجراء الدراسة (مسح شامل) وبلغ أجمالي عددهم (55)مبحوثًا. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- إنَّ الهجرة غير الشرعية في ليبيا مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية.
- توفر فرص عمل غير احترافي في ليبيا، مثل: الرعي وأعمال البناء والعمالة اليدوية، الأمر الذى يشجع الكثيرون من أفراد العينة لقصد ليبيا بحثًا عن فرص عمل تلبي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1) **الهجرة غير الشرعية: لغة:** الهجرة لُغة لفظ مشتق من الكلمة الثلاثية (هجر) ومعناها الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما، كما تعني كلمة الهجرة التباعد وهاجر أي ترك وطنه، وهاجر أي نقله من موطن إلى موطن آخر والمهاجرة هي الهجرة والمهجر هي المكان الذي يهاجر إليه. (المعجم الوجيز، 1980،ص20). وتعرف الهجرة غير المشروعة **اصطلاحًا** بأنها: «الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة بطرق مخالفة لقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقًا لأحكام القانون الداخلي والدولي» (خضر، طارق، 2003، ص33). **وإجرائيًا:** هي عملية انتقال الأفراد من بلد وإليه بطريقة غير قانونية دون الحصول على الموافقات الرسمية المتفق عليها بين الدول.

2) **العوامل الاجتماعية:** تعتبر العوامل الاجتماعية من الأسباب الأساسية الدافعة للهجرة؛ حيث أن ضعف الروابط الاجتماعية وانعدام القيم والتقاليد، والتفكك الأسري وكذلك التفرقة الطائفية والفئوية، وعدم التوافق مع العادات والتقاليد كلها تشكل أسبابًا ودوافع للهجرة غير الشرعية. (حامد،

الطاهر، 2020، ص51) **إجرائيًا**: العوامل الاجتماعية: هي مجموعة من العوامل المترابطة والمتشابكة مع بعضها البعض، تدفع الفرد إلى الهجرة تتمثل في مؤسسات المجتمع الأساسية بداية من الأسرة إلى المدرسة وجماعة الرفاق ودور المساجد ووسائل الإعلام.

3) **العوامل الاقتصادية**: تتمثل العوامل الاقتصادية في التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والدول المستقبلة. (الخشابي، مُحَمَّد، 2005، ص13) **إجرائيًا**: هي أحد الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية وتتمثل في قلة فرص العمل وانتشار البطالة وانخفاض الأجور وتدني المستوى المعيشي، كل هذه الأسباب هي أسباب مترابطة ومتشابكة تدفع الفرد إلى الهجرة غير الشرعية.

4) **عضو هيئة التدريس**: هو الشخص الذي يقوم بالتدريس في أحد الجامعات المعترَف بها، ودور عضو هيئة التدريس لم يعد قاصرًا على نقل التراث المعرفي للطلاب بل تعدَّى ليشمل وضع خطط دراسية، وتصميم مادة علمية ومواقف تعليمية تفيد التعليم عن بُعد وتنفيذها وإدارتها وتقييمها. (سيد، راندا أحمد، 2020، ص50) **إجرائيًا**: هو الشخص الحاصل على درجة الماجستير أو الدكتوراة، ويعمل بكلية الآداب جامعة سرت، ويقوم بتدريس محتوى المقررات الأكاديمية بكلية الآداب.

النظريات المفسِّرة للهجرة غير الشرعية:

1) **النظرية الاقتصادية**: إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة، والتي تتطرق إلى تفسير ظاهرة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل. ويُعدُّ «أرنست رافينستين» صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة من خلال وصفه لقوانين الهجرة، وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان «قوانين الهجرة»، والذي وضَّح فيه أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب؛ حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية.(مُحَمَّد، مُحَمَّد سالم، 2017، ص114).

2) **النظرية البنائية الوظيفية**: تفسِّر هذه النظرية ظاهرة الهجرة من الواقع الاجتماعي، وفي إطار التحولات الهيكلية السائدة في المجتمع؛ حيث تركز على المجتمع بصفته وحدة التحليل الرئيسة، ويتمحور المدخل البنائي الوظيفي حول تفسير وتحليل كل جزء، وإبراز الطريقة التي تترابط بها الأجزاء والعلاقات فيما بينها.

فضلًا عن علاقة الإجراء بالكل مثل النظم الاجتماعية ومنها (النظام الأسري)، فالهجرة ظاهرة اجتماعية تتكون من عناصر عدة متساندة تسهم فيها عوامل طاردة وبالمقابل عوامل جاذبة، فعامل الطرد الاقتصادي كثير ما يصاحبه اتخاذ القرار بالهجرة، ويقابلها العامل الاقتصادي الجاذب مثل توافر فرص العمل.(مُحَمَّد، مُحَمَّد سالم، 2017، ص118).

العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

يرى العديد من الباحثين في هذا المجال إلى أن جُل أسباب الهجرة غير الشرعية، تتمثل في عوامل اجتماعية واقتصادية، حيث يعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة غير الشرعية، وظهر ذلك من خلال المكانة التي يكتسبها الجانب الاقتصادي في تحليل أسباب التدفقات البشرية، وخاصة فيما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة لا يُستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر.(عثماني، علي، 2022، ص562).

كذلك تلعب الظروف الاجتماعية والتي تعددت مظاهرها، وذلك بتعدد المهاجرين ولكنها تتجمع كلها؛ لتدل على وجود بيئة طاردة وبيئة جاذبة، ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لحركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة والتي تحدث في نفس المهاجر شعورًا داخليًا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي. (عثماني، علي، 2022، ص563)

وإن كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية تشكِّل دافعًا قويًا وراء الهجرة غير الشرعية إلَّا أن ذلك لا يعني بأنها كافية بأن تدفع المهاجر إلى الهجرة، مما يعني أن العوامل التي تدفع للهجرة عوامل متعددة ومتشابكة تتمثل في عدة أسباب إلى جانب ما ذكر منها: العوامل السياسية والأمنية والدينية، فهذه –أيضًا– من العوامل الكامنة والدافعة للهجرة لكن لا يسع المجال –هنا– لشرح كل العوامل،

والبحث –هنا– يركز على الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية.

الإجراءات المنهجية:

يتناول هذا الجزء منهجية الدراسة الحالية وإجراءاتها ونوع الدراسة ومنهجها، والتعريف بمجتمع الدراسة وعينته، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وكيفية إعدادها، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، وكيفية التطبيق وأساليب المعالجة الإحصائية.

1) **نوع الدراسة ومنهجها:** تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة، واعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي. ويعرف المنهج – بصفة عامة – بأنه: الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لمشكلة ما؛ لاكتشاف الحقيقة والإجابة عن التساؤلات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبل؛ للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها (الفائدي، مُحَمَّد، 2004، ص23).

2) **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب – جامعة سرت – ليبيا، وبلغ عددهم (111) موزعين على(8) أقسام. (مكتب أعضاء هيئة التدريس، 2022).

3) **أدوات الدراسة:** اعتمدت الباحثة على استمارة استبان لجمع بيانات الدراسة؛ حيث تتكون الاستبانة من ثلاثة أجزاء من الأسئلة، احتوى الأول على (5)أسئلة عن البيانات الأولية للمبحوثين وهي: (العمر – الجنس–المؤهل العلمي – التخصص – سنوات الخبرة)، والجزء الثاني يشمل عدد (7)أسئلة حول العوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، الجزء الثالث يتضمن (6)أسئلة عن العوامل الاقتصادية للهجرة غير الشرعية.

4) **الصدق والثبات في استمارة الاستبان:** الصدق الظاهري، تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة المنهجية والعلمية في ميدان علم الاجتماع، وذلك بهدف التأكد من صلاحية استمارة الاستبان ومدى ملاءمتها لأغراض البحث.

5) **الثبات في استمارة الاستبيان:** اعتمدت الباحثة على أسلوب إعادة الاختبار، والذي يعني تطبيق استمارة الاستبيان على المبحوثين أنفسهم بعد فترة زمنية قدرها (أسبوعان) من إجراء الاختبار الأول، وقامت الباحثة باختيار عينة عشوائية قوامها (15) مبحوثاً وتم حساب معامل الثبات بين الإجابتين من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الثبات} = \frac{\text{عدد الإجابات المطابقة من جملة أسئلة الاستمارة}}{\text{مجموع الأسئلة}}$$

وبعد تطبيق المعادلة جاءت نسبة الثبات 81%، وهي نسبة تؤكد تحقيق الاستمارة لأهداف البحث.

6) **مجالات الدراسة:**المجال المكاني وهو كلية الآداب، جامعة سرت. المجال البشري: تمثل في مسح اجتماعي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب – جامعة سرت، البالغ عددهم (111) مفردة. المجال الزمني: الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة (2020/11/20مإلى 2021/1/27م).

7) **المعالجة الإحصائية:** تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) من خلال استعراض النسب المئوية والتكرارات.

8) **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المسح الشامل لجميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب – جامعة سرت، والبالغ عددهم (111) عضوًا، وتم توزيع الاستبيان على العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس، وتمكنت الباحثة من استعادة 94 استبيانًا مكتمل الإجابات بفاقد يصل إلى (21) استبانة من إجمالي الاستبانات التي تم توزيعها، وبذلك يصبح العدد الفعلي الخاضع للتحليل الإحصائي (94) مفردة.

9) **خصائص العينة:** لوصف خصائص العينة تم استخراج التكرارات والنسب المئوية.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة وفقًا للنوع.

النوع	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	62	%66
ذكر	32	%34
مجموع	94	%100

إن التعرف على النوع حسب المبحوث (ذكر – أنثى)يلقي الضوء على نتائج الدراسة، حيث يكون للنوع أثر على نوعية إجاباتهم، وذلك من اختلاف النسب، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (1) إلى ارتفاع نسبة الإناث إلى 66% في حين بلغت نسبة الذكور 34%، وهو ما يعكس تنوع عينة الدراسة لتشمل النوعين، وهو ما يشير إلى التعرف على العوامل المختلفة الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية عند أفراد العينة.

جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة وفقًا للعمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
32-25	21	%22.3
45-36	55	%58.5
55-46	18	%19.2
56 فأكثر	0	%0
المجموع	94	%100

نستنتج من الجدول رقم (2) أن أغلب أعمار المبحوثين كانت في الفئة الثانية، حيث بلغت النسبة 58.5%يليها الفئة الأولى بنسبة 22.3%أقل نسبه كانت في الفئة الثالثة بنسبة 19.2%،وهذا يشير إلى تنوع أعمار المبحوثين، هذا التنوع يلقي الضوء على نتائج الدراسة حيث يكون للعمر أثر على نوعية إجاباتهم كما هو الحال بالنسبة إلى خصائصهم الشخصية الأخرى.

جدول رقم (3): يوضح توزيع أفراد العينة وفقًا للقسم العلمي.

القسم العلمي	التكرار	النسبة المئوية
علم الاجتماع	12	%13
الفلسفة	5	%5.3
اللغة العربية	24	%25.5
الإعلام	16	%17
التاريخ	16	%17
الجغرافيا	6	%6.3
الدراسات الإسلامية	5	%5.3
اللغة الإنجليزية	10	%10.6
المجموع	94	%100

تحليل محتويات الجدول رقم (3)، الذى يوضح توزيع أفراد العينة وفقًا للتخصص العلمي يتضح أن أعلى نسبة كانت في قسم اللغة العربية نسبة كانت في قسم العربية نسبة 25.5%يليها قسم علم الإعلام والتاريخ بنسبة 17% ثم قسم الاجتماع بنسبة 13%ثم اللغة الإنجليزية بنسبة 10.6%وقسم الجغرافيا نسبة 6.3% وأقل نسبة كانت قسم الدراسات الإسلامية والفلسفة 5.3%، التنوع في الاختصاص يوضح لنا اختلاف الآراء بين أفراد العينة حول التداعيات الاجتماعية والاقتصادية مثل الضغوطات الأسرية والتفكك الأسري وعدم توفر فرص العمل وانخفاض الأجور وغيرها من الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم (4): يوضح توزيع أفراد العينة وفقًا للمؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير	48	%51.1
دكتوراة	46	%48.9
المجموع	94	%100

إن التعرف على المؤهل العلمي للمبحوث يلقي الضوء على نتائج الدراسة؛ حيث يكون للمؤهل أثر على نوعية الإجابات، ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ تقارب النسبة بين المؤهل الماجستير التي بلغت 51.1%ومؤهل الدكتوراة التي بلغت 48.9%،هذا يدل على تنوع واختلاف نظرة الأساتذة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية، فالأساتذة جميعًا على اختلاف المؤهلات كانوا لا يختلفون في الحكم على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الحسية للهجرة، وأنهم يتفاعلون مع المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع من جراء الهجرة غير الشرعية بالدرجة نفسها.

جدول رقم (5): يوضح إجابات المبحوثين حول ضعف الوازع الديني كسبب للهجرة غير الشرعية.

ضعف الوازع الديني	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	83	%88.3
أوافق إلى حد ما	11	%11.7
غير موافق	0	%0
المجموع	94	%100

تشير بيانات الجدول رقم (5) أن النسبة الموافقة على تأثير الوازع الديني كانت مرتفعة؛ حيث بلغت نسبة الموافقة 88.3% في حين بلغت نسبة الموافقة إلى حد ما بنسبة 11.7%، وهذا يؤكد على أن ضعف الوازع الديني من الأسباب الاجتماعية الأساسية والقوية التي تدفع الفرد إلى الهجرة غير الشرعية، ويمكن القول إن هذا يتفق مع الواقع فالعامل الديني له انعكاساته على سلوك الأفراد سلبًا أو إيجابيًا، وإن كانت بنسب مختلفة فضعف الوازع الديني ينعكس

على سلوك الفرد وتسبب له التوتر والقلق وعدم الشعور بالأمان والطمأنينة؛ مما يدفعه إلى ردود أفعال منها: الهجرة من بلد إلى بلد آخر.

جدول رقم (6): يوضح إجابات المبحوثين حول ضعف الرعاية الاجتماعية والأسرية كسبب للهجرة غير الشرعية.

ضعف الرعاية الاجتماعية والأسرية	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	81	%86
أوافق إلى حد ما	12	%13
غير موافق	1	%1
المجموع	94	%100

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى ارتفاع نسبة الموافقة حيث بلغت النسبة 86% في حين بلغت نسبة موافق إلى حد ما 13%، وكانت النسبة ضعيفة جدًا في الخيار غير موافق حيث بلغت 1%، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ضعف الرعاية الاجتماعية والأسرية القوية الدافعة للهجرة غير الشرعية، فضعف الروابط الاجتماعية ينتج عنه الكثير من المشاكل السلبية التي تؤثر على سلوكيات الأفراد وتنعكس بشكل سلبي على الحياة الاجتماعية بشكل عام والحياة الفردية بشكل خاص.

جدول رقم (7): يوضح إجابات المبحوثين حول عدم وجود توافق مع العادات والتقاليد كسبب للهجرة غير الشرعية.

عدم وجود توافق مع العادات والتقاليد	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	82	%87.2
أوافق إلى حد ما	12	%12.8
غير موافق	0	%0
المجموع	94	%100

تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة الموافقة؛ حيث بلغت 87.2% في حين بلغت نسبة موافق إلى حد ما 12.8% ، ومن هذا يتضح أن انعدام القيم التقاليد داخل أي مجتمع، وعدم انسجام الأفراد معها وخاصة فئة الشباب تدفعهم إلى الهجرة خارج أوطانهم للبحث عن حياة في مجتمعات تتوافق مع عاداتهم وسلوكياتهم وأفكارهم.

جدول رقم (8): يوضح إجابات المبحوثين حول غلاء المهور.

غلاء المهور	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	83	%88.3
أوافق الى حد ما	9	%9.6
غير موافق	2	%1.1
المجموع	94	%100

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى ارتفاع نسبة الموافقة؛ حيث بلغت النسبة 88.3% يعتبر غلاء المهور من الأسباب الاجتماعية التي ترتبط بالعوامل الاجتماعية التي تدفع العديد من الأفراد، وخاصة الشباب إلى الهجرة غير الشرعية، فارتفاع تكاليف الزواج في ظل ارتفاع نسب البطالة وغلاء المعيشة وارتفاع المهور مما يدفعه إلى الهجرة للبحث عن مناطق يمكن فيها توفير فرص معيشية أفضل لتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية التي أصبحت تثقل كاهل كثير من الشباب المقبلين على الزواج ،وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار بشكل عام، وانهيار الأوضاع الاقتصادية في كثير من البلدان.

جدول رقم (9): يوضح إجابات المبحوثين حول ضعف منظمات المجتمع المدني في تلبية حاجات الشباب.

ضعف منظمات المجتمع المدني في تلبية حاجات الشباب	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	82	%87.2
أوافق إلى حد ما	12	%12.8
غير موافق	0	%0
المجموع	94	%100

تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة الموافقة؛ حيث بلغت النسبة 87.2%، وهذا يدل على غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في غرس القيم الإسلامية والاجتماعية والبيئة في نفوس الشباب، وأيضًا غياب دورها في إيجاد الحلول لمشاكل الشباب، وكذلك غياب دورها في معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تجعل الشباب يفكر في الهجرة وعدم توفير الأجواء المعيشية والتربوية والاجتماعية المناسبة لهم، وتوفير فرص العمل التي يحتاجونها ويشعرون بالرضا والإنجاز واحترام الذات والبعد عن الإحباط والتوتر الذي يدفعهم إلى الهجرة.

جدول رقم (10): يوضح إجابات المبحوثين حول قوة الشعور بالاغتراب كسبب للهجرة.

الشعور بالاغتراب	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	**64**	**%68**
أوافق إلى حد ما	**29**	**%31.0**
غير موافق	**1**	**%1**
المجموع	**94**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى ارتفاع نسبة الموافقة حيث بلغت 68% في حين بلغت نسبة الموافقة إلى حد ما 31%، وكانت النسبة ضعيفة جدًا في الخيار غير موافق حيث مثلت 1%، فالاغتراب ظاهرة اجتماعية يشعر فيها الشباب بالوحدة والُعزلة والبُعد عن الذات وعن مشاعره وأفعاله؛ حيث يشعر بأنه ليس له قيمة، ولن يؤثر على محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه سوى على الصعيد الأسري أو المجتمعي بشكل عام، وهذا يولّد لديهم عدم الشعور بالأمان والرضا، وينعكس على سلوكيات التفاعل والتكيف الاجتماعي بينه وبين مجتمعه، وهذا يدفعهم إلى الهجرة خارج أوطانهم نتيجة شعورهم بالاغتراب سواء كان اغتراب سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا.

جدول رقم (11): يوضح إجابات المبحوثين في تفيشي الجريمة كسبب للهجرة.

تفشي الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	81	%86.2
أوافق إلى حد ما	4	%4.2
غير موافق	9	%9.6
المجموع	94	%100

تشير بيانات الجدول الى ارتفاع نسبة الموافقة على أن تفشي الجريمة من الأسباب الدافعة للهجرة بنسبة 86.2%، في حين كانت النسبة ضعيفة في خيار موافق إلى حد ما حيث بلغت 4.2%، فعندما تنتشر في المجتمع سلوكيات سلبية مثل: تفشي الجريمة بمختلف أنواعها وخاصة بين المراهقين؛ حيث يكون من الصعب السيطرة عليهم من قِبَل السلطات الرسمية أو غير الرسمية وخاصة عندما يكونوا في أماكن مزدحمة بالسكان مما يكون له آثار سلبية على كثير من الشباب في بلد المعيشة وانتشار الخوف والقلق وشعورهم بعدم الأمان في محيطهم الاجتماعي مما يدفعهم إلى الهجرة إلى أماكن أخرى من أجل العيش في مكان أكثر أمان واستقرار.

جدول رقم (12): يوضح إجابات المبحوثين حول قلة فرص العمل كسبب للهجرة.

قلة فرص العمل	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	80	%85.1
أوافق إلى حد ما	14	%14.9
غير موافق	0	%0
المجموع	94	%100

توضح بيانات الجدول أن نسبة موافق بشدة كانت أعلى نسبة؛ حيث بلغت 85.1% في حين موافق إلى حد ما بلغت 14.9% وهذا يدل على أن قلة فرص العمل دافع اقتصادي قوى للهجرة، وعدم توفر فرص العمل وانتشار البطالة أمر يعد أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات، التي تدفع الشباب للحصول على فرصة الهجرة غير الشرعية، وعليه فإن الشاب الذي لا يستطيع الحصول على فرصة عمل في موطنه الأصلي يكون بذلك مجبرًا على مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها ورفع تحديات المستقبل، وهو ما يؤدى به إلى الاندفاع بقوة نحو الهجرة غير الشرعية، وخوضه هذه التجربة الانتحارية والمخاطرة بحياته، لتحقيق أحلامه المكبوتة في الحصول على عمل يضمن له حياة أفضل.

جدول رقم (13): يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول غلاء المعيشة كسبب للهجرة غير الشرعية.

غلاء المعيشة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	91	%96.8
أوافق إلى حد ما	3	%3.2
غير موافق	0	%100
المجموع	94	%100

الجدول يوضح أن غلاء المعيشة سبب دافع وقوي للهجرة غير الشرعية، وكانت نسبة الموافقة 96.8% فمن أكثر الأسباب التي تؤدي إلى هجرة المواطنين من موطنهم الأصلي هو غلاء المعيشة مقارنة مع تدني الدخل الشهري وقلة مصادر الدخل الأخرى، وهذا يدفع المواطن إلى عدم الشعور بالاستقرار مما يجعله مشغول الذهن طوال اليوم في كيفية تأمين تكاليف الحياة اليومية، وهذا الأمر يؤثر على مستوى إنتاجيته، وبالتالي يسعى للهجرة؛ لتحسين مستوى دخله.

جدول رقم (14): يوضح إجابات المبحوثين حول اعتقادات الهجرة تساعد في تحسين الأوضاع المعيشية.

اعتقاد أن الهجرة تساعد على تحسين الأوضاع المعيشية	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	77	%81.8
أوافق إلى حد ما	12	%12.8
غير موافق	5	%5.3
المجموع	94	%100

توضيح بيانات الجدول رقم (14) أن نسبة الموافقة بشدة على أن الهجرة تساعد في تحسين الأوضاع المعيشية كانت مرتفعة بالمقارنة مع موافق إلى حد ما التي بلغت 12.8%،في حيث بلغت بنسبة غير موافق 5.3%، وهذه نسبة ضعيفة جدًا؛ ويبحث المهاجر عن تحسين الأوضاع المعيشية بشكل عام، ولا يقتصر ذلك على الجانب المادي فقط، حيث يهاجر الكثيرون؛ بحثًا عن مستوى معيشي أفضل من النواحي الاقتصادية والبيئية والصحية.

جدول رقم (15): يوضح إجابات المبحوثين حول انخفاض الأجور كسبب للهجرة.

انخفاض الأجور	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	73	%77.7
أوافق إلى حد ما	15	%16.0
غير موافق	6	%6.4
المجموع	44	%100

انخفاض الأجور سبب قوي جدًا للهجرة؛ حيث بلغت نسبة الموافقة كما هو وضح بالجدول رقم (15)77.7% في حين انخفضت نسبة غير موافق إلى 6.4%؛ حيث تمثل الفروقات الكبيرة في الرواتب وظروف العمل بين الدول المختلفة أحد الأسباب المهمة للهجرة، حيث تقدم العديد من الدول المتقدمة مميزات وحوافز جذابة تفسِّر اهتمام المهاجرين من الدول الأقل تطورًا.

جدول رقم (16): يوضح إجابات المبحوثين حول انتشار الواسطة والمحسوبية كسبب للهجرة.

انتشار الواسطة والمحسوبية	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	33	%35.2
أوافق إلى حد ما	32	%55.3
غير موافق	9	%9.5
المجموع	94	%100

يوضح الجدول أن نسبة موافق إلى حد ما كانت النسبة الأعلى؛ حيث بلغت 55.3% تليها موافق بشدة 35.2%، في حين بلغت نسبة غير موافق 9.5%، إن انتشار الواسطة والمحسوبية له أثر على المجتمع؛ لأنه من أشكال الفساد الإداري ومنها: الاعتداء على حق الآخرين واعتداء على كل أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويتضح من ذلك عدم تقدير الكفاءات البشرية والمؤهلات العلمية، وهذا يؤثر على سلوك الأفكار، ويولِّد لديهم الشعور بالإحباط الذي يعتبر من الأسباب النفسية التي تدفع للهجرة.

جدول رقم (17)يوضح إجابات المبحوثين حول عدم توفر أماكن للسكن كسبب للهجرة.

عدم توفر أماكن للسكن	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%7.4
أوافق إلى حد ما	61	%64.9
غير موافق	26	%27.7
المجموع	94	%100

يوضح الجدول ارتفاع نسبة الموافقة إلى حد ما نسبة 64.9%،وغير موافق 27.7% في حين انخفضت نسبة الموافقة إلى 7.4%وهذا يوضح أن عدم توفير السكن ليس له تأثير قوي للهجرة غير الشرعية، ولكن الواقع يقول إن الفقر بشكل عام من الأسباب المختلفة التي تؤدى إلى زيادة الهجرة غير الشرعية، وخير مثال عن ذلك الأزمة الاقتصادية التي حدثت في القارة الأفريقية، والتي دفعت الكثير من الشباب وحتى صغار السن إلى خوض مغامرة الهجرة غير الشرعية عبر البحار والمحيطات.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج –انطلاقًا من المعطيات الميدانية– تمثلت في الآتي:

أولًا: نتائج تتعلق بالخصائص الديموغرافية:

تبين من خلال نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثين من الإناث بنسبة 66% بينما نسبة الذكور 34%، وأغلب أفراد العينة في الفئة العمرية(36-45)؛ حيث بلغت النسبة 85.5%، وكانت الأكبر في قسم اللغة العربية بنسبة 25.5%، بينما تساوت النسبة في قسمي الإعلام والتاريخ بنسبة 17%، وبلغت النسبة 13% في قسم علم الاجتماع، في حين كانت النسب متقاربة جدًا بين بقية الأقسام.

ثانيًا: نتائج تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتمثلت في التالي:

اتضح من إجابات المبحوثين أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورًا فعّالاً ودافعاً للهجرة غير الشرعية وإن كان بنسب مختلفة.

وكانت في مقدمة العوامل الاجتماعية ضعف الوازع الديني بنسبة 88.3%، واحتلت ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير حاجات الشباب وعدم الانسجام والتوافق مع العادات والتقاليد نفس النسبة 87.2%، يليها ضعف الروابط الاجتماعية والأسرية بنسبة86.6%، في حين بلغت النسبة 86% في الشعور بالاغتراب، وكانت في مقدمة العوامل الاقتصادية غلاء المعيشة حيث بلغت النسبة96.3%، يليها غلاء المهور وتكاليف الزواج بنسبة 88.3%، يليها عدم وجود فرص عمل بنسبة 85.1% في حين بلغت النسبة 81.8% في الاعتقاد بأن الهجرة تساعد على تحسين الأوضاع المعيشية وانخفاض الأجور بنسبة 77.7%، وانخفضت نسبة الموافقة إلى 35.2% في انتشار الواسطة والمحسوبية كدافع للهجرة، وكانت نسبة الموافقة ضعيفة جدًا في عدم توفر أماكن للسكن حيث بلغت 7.4%.

التوصيات:

- تجريم الهجرة غير الشرعية عبر التشريعات والقوانين المختلفة.
- توفير فرص العمل مع العدالة في الأجور.
- فتح مجالات لاستثمار المؤهلات الشبابية كالنوادي الثقافية والجمعيات، وتحفيز الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.
- التأكيد على الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الدينية والاجتماعية والتربوية والتعليمية في إبراز القيم الأخلاقية التي تدعو إلى نبذ كافة أشكال الهجرة غير الشرعية.
- تعزيز أطر التعاون التشريعي والقضائي والأمنيات وتبادل الدراسات العلمية والإحصائية، والمعلومات الاستخباراتية بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية، وتعزيز الجهود الدولية المتعلقة بإجراءات ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية لمواجهة الهجرة، وتبسيط الإجراءات الخاصة بمنح التأشيرات؛ ممَّا يحقق الانتقال الآمن بين الدول، ويعزز الهجرة الشرعية من جانب، ويحد من الهجرة غير الشرعية من جانب آخر.
- التأكيد على الدور الإعلامي في المكافحة والتصدي لقضايا الهجرة غير الشرعية، والذي أصبح يمثل ركنًا أساسيًا في كافة خطط العمل الدولية والإقليمية.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو زيد، حمد أحمد (2019) «الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- حامد، الطاهر (2020)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.
- الخشابي، مُحَمَّد (2005)، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
- خضر، طارق (2003)، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، مجلة بحوث الشرطة، القاهرة، مصر.
- سيد، راندا أحمد (2020)، مقياس الكفاءة المهنية لعضو هيئة التدريس مع التعليم عن بُعد، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد 18.
- طوير، فاطمة عبد الله (2022) «الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على المجتمع الليبي»، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، إجدابيا.
- عثماني، علي(2022)، الهجرة غير الشرعية المدلول، الأسباب وآثارها على الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول.
- الفائدي، محجوب (2004)، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- مُحَمَّد سالم مُحَمَّد الأسطل (2017)، اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الفلسطينية الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المصراتي، عبد الله أحمد (2019)، «الهجرة غير الشرعية – دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمراكز فتفودة بنغازي»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض.
- المعجم الوجيز (1980)، معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة.
- مكتب أعضاء هيئة التدريس (2022).